

الفيزياء الانتخابية ومبدأ اللايقين وانعكاسها على طبيعة تشكيل الحكومات العراقية بعد العام ٢٠١٠

أ.م.د. ايمن احمد محمد (*)

فقد بلغت وفق الاحصاءات الرسمية في العام ٢٠٠٥ (٧٩٪) وفي العام ٢٠١٠ (٦٢,٤٪) وفي العام ٢٠١٤ (٦٠٪)، وفي العام ٢٠١٨ (٤٤٪)، واخيرا في الانتخابات المبكرة في العام ٢٠٢١ بلغت (٤٤٪)، وهي نسبة قليلة إذ ما تم مقارنتها بالأعوام السابقة، وهذا يدل على أن العملية الانتخابية غير مستقرة، والتمثيل سلبي، ويعزى السبب في ذلك لعدم استقرار النظام الانتخابي نفسه، وطريقة احتساب الاصوات، وتقسيم الدوائر الانتخابية. ناهيك عما شهدته انتخابات العام ٢٠١٠ من تفسير المحكمة الاتحادية للكتلة النيابية الأكثر عددا والتي ضاعفت من مبدأ عدم اليقين في تشكيل الحكومة العراقية. ما يجعلنا أمام عدم اليقين بنتائج كل انتخابات، وما ينتج عنها من حكومات.

هذا البحث سيتناول موضوع الانتخابات والسلوك الانتخابي بالتحليل، عبر ربط الظاهرة السياسية بقوانين الفيزياء للوصول إلى

المقدمة:

يمكننا استعارة مفهوم (المادة المظلمة) من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، ذلك أن هناك مواد مظلمة في الأداء الإنساني في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع. فلم تعد نظرية «ديفيد إيستون» دقيقة بالقدر الكافي في تحليل النظم السياسية حيث تؤدي المدخلات إلى المخرجات على نحو منطقي؛ ذلك أن ما بين المدخلات والمخرجات يوجد ذلك الصندوق الأسود الذي يجري فيه حذف متغيرات أو إضافة أخرى على نحو غير مرئي. إن علم السياسة بطبيعته كعلم اجتماعي، وبخصائصه كعلم خاضع لصراع الإيديولوجيا والنظريات المثالية ومنظومات القيم المتعارضة يواجه ما يمكن تسميته «المادة المظلمة». إنها ذلك «اللايقين» في ضبط النتائج مهما جرى من جهد في ضبط الأسباب والدوافع.

لذلك نرى ما امتازت به الانتخابات البرلمانية العراقية كسمة عامة بانخفاض نسبة المشاركة،

aymen.a1968@gmail.com

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية - جامعة بغداد

المبحث الأول: الديناميكا السياسية والفيزياء الانتخابية.

قبل الدخول إلى تفاصيل فلسفة الظواهر السياسية وعلاقتها ببعض القوانين الفيزيائية، كان من الضروري السعي لتقريب الفهم حول جدلية ذلك الرابط الفلسفي ما بين الفيزياء والسياسة، مع التنبيه أن المصطلحات السياسية بشكل عام هي مصطلحات ومفاهيم نسبية، أي أنها تحتمل أكثر من معنى، وتختلف مقاصدها من مكان إلى آخر، بحيث تشكلها البيئات والثقافات والطبائع الإنسانية، (فالظاهرة الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي أو النظام الاجتماعي، وكل ما يتسم بصفة اجتماعية محددة، وقائع لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى عامل محدد رئيس أو وحيد لأنها تتجم بصورة عامة عن تفاعل مجموعة متغيرات وعلاقات تؤدي إلى تكوين هذه الوقائع الاجتماعية، لذلك لا يمكن ضمن مستوى تطور العلم الحالي، تأكيد صحة علاقة سببية بين متغيرين في العلوم الاجتماعية. ومن ثم فهي على عكس المصطلحات والمفاهيم الفيزيائية التي في اغلب الأحيان، تكون خاضعة للإحصائيات والأرقام والمشاهدات المختبرية التجريبية، ما عدا تلك التي تدخل ضمن نطاق الفيزياء النظرية في بعض الأحيان فقط، ولذلك فإنها لا تحتمل أكثر من معنى، وهنا تكمن إشكالية السياسة وصعوباتها وتداخلاتها وتشعباتها مقارنة بالفيزياء، وكما قال اينشتاين عندما سئل لماذا لا تكون السياسة مثل الفيزياء في استنباط القوانين، رد قائلا: لأن السياسة أصعب من الفيزياء. المهم في الأمر، أننا نستطيع فلسفة وتقنين بعض الظواهر السياسية المعاصرة، وردود الأفعال الإنسانية الناتجة عنها، عبر إخضاعها لمبادئ وقوانين

استنتاجات تفسر لنا اسباب الظاهرة، وكذلك يتناول البحث الصندوق المظلم في السياسة، وما يجري به من تفاعلات بين المداخل الانتخابية وتحويلها لمخرجات تتمثل بالحكومة، والتي غالبا ما تكون غير متماثلة مع تفضيلات هيئة الناخبين ليزداد مبدأ اللائقين في السياسة، ومن بين أهم نتائجه عدم الاستقرار السياسي، وذلك عبر تقسيم البحث على مبحثين: الأول الديناميكا السياسية والفيزياء الانتخابية. والثاني المساحة اللايقينية في تشكيل الحكومات العراقية.

مشكلة البحث: تمتاز العلوم الطبيعية بوجود نسبة من عدم اليقين، وتزداد هذه النسبة في العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة، لذلك يصعب التنبؤ بالمستقبل لأية ظاهرة سياسية، ويكاد لا يخلو أي نظام سياسي من وجود صندوق مظلم، تتم فيه التفاعلات بعيدا عن انظار المحكومين.

فرضية البحث: إن مخرجات العمليات الانتخابية في العراق لم تؤسس لحكومات فاعلة وقادرة على الاستجابة والتكيف، كونها تتشكل وفق مبدأ اللائقين، والعمليات الخفية في السياسة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين:

المبحث الأول: الديناميكا السياسية والفيزياء الانتخابية.

المبحث الثاني: المساحة اللايقينية في تشكيل الحكومات العراقية.

الرأي العام أم الفكر السياسي أم ظاهرة القيادة أم ظاهرة الأحزاب السياسية أم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية أم السياسة الخارجية، فهو علم ميكانيكي ديناميكي متطور^(٧).

ولو نظرنا إلى الإنمذج الحركي الديناميكي الذي قدمه «ديفيد إيستون» David Easton ، والذي يتكون من عناصر متفاعلة بصورة ديناميكية وأحياناً ميكانيكية لوضحت صورة الميكانيكا والديناميكا السياسية. إذ يتكون من عناصر أربعة هي^(٧):

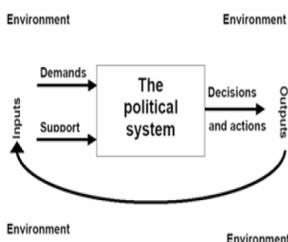
المدخلات Inputs

عملية التحويل Conversion process

المخرجات Outputs

التغذية الراجعة Feedback

شكل (١) إنمذج ديفيد استون الحركي الديناميكي للنظام



Quelle: Easton, David (1965). A Systems Analysis of Political Life, New York u.a., S. 32.

أن النظام السياسي من وجهة نظر «إيستون» يشبه المصنع الذي يقوم بتحويل المواد

الفيزياء والرياضيات، وبمعنى آخر بأننا ربما نتمكن من استشراف آفاق المستقبل، وتشريح الظاهرة السياسية عبر تحركها وتفاعلها الشبيه بالصورة الفيزيائية من الناحية الفلسفية، مع اختلاف الأسباب والأهداف، لتنتج في نهاية المطاف صورة متشابهة للحدث أو الظاهرة الفيزيائية، مؤكدين في نهاية المطاف على أن هذا التوجه هو مجرد استثناء لبعض الظواهر، على أنه لا يمكن اعتماد تلك القوانين كأساس علمي ومنهجي لدراسة الظواهر السياسية أو الاجتماعية، بل إن هذه الأخيرة تخضع لقوانين ومنهجية منفصلة ومستقلة لدراستها^(٧). ولفهم الفكرة بشكل أدق نحاول أن نسلط الضوء على ماهية الحركة والتفاعل داخل بنية النظام السياسي بتحليل فيزيوسياسي.

أولاً: ديناميكا النظام السياسي

إن مفاهيم علم الميكانيكا والديناميكا والفيزياء يمكن أن توظف في علم السياسة الذي هو علم حركة وليس سكون وكما قال الكاتب والاديب المصري توفيق الحكيم «السياسة رمال متحركة والبارع من يجتازها متحركا»، وإن وجدت حالة من التوازن بفعل تفاعلات بين قوى مختلفة في مدة أو مرحلة تاريخية معينة فإن حالة السكون والتوازن سرعان ما تتبدل وتتغير بحكم ظهور قوى واختفاء قوى وضعف من كان قوياً وازدياد قوة من كان ضعيفاً. فالمجتمع السياسي على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية هو في وضع ميكانيكي ديناميكي متغير. إذ أننا نعلم جميعاً أن الثابت في السياسة هو المتغير. فعلم السياسة هو علم الحركة سواء تناول ظاهرة العلاقات الدولية أم ظاهرة النظم السياسية أم

الخام Raw Materials أي المدخلات (في شكل مطالب ودعم وتأييد أو احتجاج) عبر عملية التحويل Conversion Process إلى بضائع أو سلع Goods ومخرجات (في شكل قرارات وسياسات) تتفاعل مرة أخرى في شكل تغذية استرجاعية أو راجعة. إنها عجلة إنتاج آلي للنظام السياسي تمتاز بالديناميكية والميكانيكية.

ثانياً: عدم انتظام النظام

بالاستعانة بأحد القوانين المهمة في علم الفيزياء، والمتمثل بالقانون الثاني للديناميكيات الحرارية، فضلاً عن أحد المفاهيم الأساسية في العلم ذاته والذي ينصرف إلى ما يعرف بالنظام المغلق في مقابل النظام المفتوح يمكن إيضاح النقاط الأساسية⁽⁴⁾:

أولاً: ينص القانون الثاني للديناميكيات الحرارية على أن النظام أياً كان ينجرّف بمرور الوقت إلى حالة عدم الانتظام أو العشوائية. بعبارة أخرى يشير القانون إلى أن مقياس عدم الانتظام أو العشوائية في أي نظام في حالة ازدياد مستمر بمرور الزمن. والشواهد التي تبرهن على صحة القانون تعد ولا تحصى، فالسيارات تبلى والأبنية تتصدع والجبال تتآكل بمرور الوقت. وترتبط على ذلك يمكن القول أن أي نظام سينتهي به الأمر لا محاله إلى التخلل والاندثار ما لم يتم إعادة خلق الانتظام بداخله لمحاربة عدم الانتظام

والذي هو في ازدياد مستمر على مر الزمن. **ثانياً:** يشير مفهوم النظام المغلق في الفيزياء إلى ذلك النظام الذي لا يتفاعل أو يتواصل مع أي نظام آخر. والفيزيائيون يعنون بذلك أن النظام المغلق لا يتدفق إليه أو تخرج منه الطاقة أو المادة أو المعلومات. وحيث إن هذا التدفق هو المسؤول عن إعادة خلق الانتظام داخل أي نظام مع إخراج عدم الانتظام أو العشوائية منه، فالنظام المغلق سيزداد فيه عدم الانتظام حتى يصل إلى القيمة العظمى وفقاً للقانون الثاني للديناميكيات الحرارية، ومن ثم يمكن معرفة نهايته مسبقاً.

وفي المقابل فإن النظام المفتوح في حالة تفاعل مستمر مع الأنظمة الأخرى حيث يتدفق إليه وتخرج منه الطاقة والمادة ومن ثم يتم إدخال الانتظام له وإخراج عدم الانتظام منه، ومن ثم فهو مفعم بالحيوية على مر الزمن.

ثالثاً: نظراً لأن الأحزاب السياسية العراقية القابضة على السلطة بعد العام ٢٠٠٣ تتسارع خطاها نحو خلق نظام مغلق لا يتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية إلا في الحدود الدنيا، لذا فيمكن توقع ما سيؤول إليه بدرجة تقترب من اليقين. فقوانين الفيزياء لا يمكن لمخلوق أن يتحداها. وعليه فالمعالم الجديدة في الطريق إلى الإصلاح تتمثل بالآتي:

السيناريو الأول: في قيام بعض القوى السياسية القابضة على السلطة بأخذ المبادرة وتحمل

التبعات في سبيل تحويل نظامهم المغلق إلى نظام مفتوح ولو اضطروا للتضحية بالجزء من وجهة نظرهم في سبيل إنقاذ الكل، وهو النظام برمته في هذه الحالة. غير أن الاحتمال المصاحب لحدوث هذا السيناريو لا يتجاوز ١٠٪ في ظل وجود اقطاب متحالفة لبقاء الوضع على ما هو عليه.

السيناريو الثاني: يفترض أن المعارضة بأطرافها كافة يمكن أن تبلغ درجة من النضج تمكنها من إجراء عملية تقويم من دون إقصاء تفضي إلى أن يتقدم إلى الصف الأول الأكفاء من الناحية المهنية والذين لم يشتركوا في عملية المحاصصة لجمع الغنائم على امتداد المدة التي تلت التغيير السياسي، واستعدادهم للعمل الجاد نحو تحقيق اهداف النظام السياسي عبر تطهير الجهاز الإداري من الفساد وبذلك يمكن للمعارضة من خلق قاعدة عريضة تساندتهم للضغط باتجاه فتح النظام المغلق لانقاذ نظام الدولة العراقية من التحلل والاندثار.

المبادئ في **نظرية الكم** بعد أن صاغه العالم الألماني **هايزنبرج** عام ١٩٢٧ وينص هذا المبدأ على أنه لا يمكن تحديد خاصيتين مقاستين من خواص جملة كمومية إلا ضمن حدود معينة من الدقة، أي أن تحديد أحد الخاصيتين بدقة متناهية (ذات عدم تأكد ضئيل) يستتبع عدم تأكد كبير في قياس الخاصية الأخرى، ويشيع تطبيق هذا المبدأ بكثرة على خاصيتي تحديد الموضع والسرعة **لجسيم أولي**. فهذا المبدأ معناه أن الإنسان ليس قادراً على معرفة كل شيء بدقة ١٠٠٪. ولا يمكنه قياس كل شيء بدقة ١٠٠٪، إنما هناك قدر لا يعرفه ولا يستطيع قياسه، وهذه الحقيقة الطبيعية^(٥). ونتائج هذا المبدأ شيء هائل حقاً، فإذا كانت القوانين الأساسية للفيزياء تمنع أي عالماً مهما كانت له ظروفًا مثالية للحصول على معلومات مؤكدة تماماً. فما يقوم بقياسه يحتوي طبيعياً على قدر من عدم الدقة لا يستطيع تخطيه، لأنه قانون طبيعي. فهذا هو منطق مبدأ عدم التأكد. ومعنى ذلك أنه لا يستطيع أن يتنبأ بحركة الأشياء مستقبلاً بدقة متناهية، بل تظل هناك نسبة ولو صغيرة من عدم التأكد. ومعنى هذا المبدأ أنه مهما كان الإحكام وتطوير وسائلنا في القياس فلن يمكننا ذلك من التوصل إلى معرفة كاملة للطبيعة من حولنا.

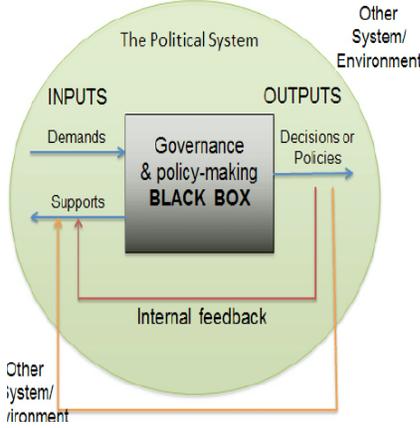
وقد وصف **هايزنبرج** تلك النتيجة الباهرة لمبدأ عدم التأكد عندما نفي سريان المقولة:

المبحث الثاني: المساحة اللايقينية في تشكيل الحكومات العراقية.

قبل الشروع في تحليل المساحة اللايقينية ينبغي أن نتطرق إلى مبدأ اللايقين بالتعريف به. يعد مبدأ عدم التحديد أو مبدأ عدم التأكد أو مبدأ الريبة أو مبدأ اللايقين أو مبدأ الشك (**بالإنجليزية: Heisenberg**)

للقياس الكمي. لكن طريقة عمل الصندوق نفسه تظل لغزاً كاملاً. يعد الدماغ البشري، ولاسيما لدى بعض الأشخاص، مثل موظفي الحكومة على سبيل المثال، مثلاً جيداً على الصندوق الأسود^(٦).

شكل (٢) الصندوق الأسود لوصف السياسات والممارسات الحكومية



وهو مصطلح ينطبق على الفلسفة والعلوم السياسية والعلوم الطبيعية لوصف الأشياء التي لا يمكن تحديدها بدقة إلا عبر النظر إلى أعمالهم الداخلية. إن وصف وظيفة الشيء إلى جانب فهم كيفية ارتباطه الخارجي بداخله هو هدف نظرية الصندوق الأسود. تم تطبيق النظرية على السياسة لوصف السياسات والممارسات الحكومية الوطنية والدولية^(٧).

ثالثاً: بدول الانتخابات العراقية

اصبح الناخبون العراقيين اكثر استقطاباً بمرور الوقت، مما أدى إلى وضع انتخابي غير مستقر إذ يمكن أن تؤدي التغييرات الصغيرة جداً في

«أنه يمكننا معرفة المستقبل إذا عرفنا الحاضر بدقة» وقال: «إن عدم استطاعتنا معرفة المستقبل لا تنبع من عدم معرفتنا بالحاضر، وإنما بسبب عدم استطاعتنا معرفة الحاضر». ومبدأ عدم التأكد، أو عدم اليقين معناه أن علم الفيزياء لا يستطيع أن يفعل أكثر من أن تكون لديه تنبؤات إحصائية فقط. فالعالم الذي يدرس **النشاط الإشعاعي** للذرات مثلاً، يمكنه أن يتنبأ فقط بأن من كل ألف مليون ذرة راديوم مليونان فقط سوف يصدران **أشعة غاما** في اليوم التالي، لكنه لا يستطيع معرفة أي ذرة من مجموع ذرات الراديوم سوف تفعل ذلك. ويمكننا القول أنه كلما زادت عدد **الذرات** قل عدم التأكد وكما نقص عدد الذرات زاد عدم التأكد. وكانت هذه النظرية مُقلقة للعلماء في وقتها لدرجة أن عالماً كبيراً مثل **أينشتاين** قد رفضها أول الأمر. وهو الذي قال «إن عقلي لا يستطيع أن يتصور أن الله يلعب النرد بهذا الكون» متناسياً إدراكه الشخصي. ومع ذلك لم يجد العلماء أمامهم إلا قبول هذه النظرية التي اهتدى إليها **هايزنبرج** والتي وضحت للإنسان خاصية مهمة من خواص هذا الكون.

أولاً: الصندوق الأسود للتنظيم الحكومي

يشير مصطلح «الصندوق الأسود» إلى مفهوم الجهاز، أو الصندوق، الذي يوجد فيه إدخال، أو يتم نقل شيء ما أو نقله إليه، ومن هذا الجهاز أو الصندوق، هناك نتيجة قابلة للقياس وقابلة

الرأي إلى تقلبات واسعة في النتائج الانتخابية. ويبدو أن هيئة الناخبين أكثر انقساماً من أي وقت مضى، إذ تشبه نتائج الانتخابات بندولاً يتأرجح بقوة متزايدة. في هذا النظام من الانتخابات «غير المستقرة»، التي من نتائجها التمثيل السلبي، يمكن لتغيير بسيط في رأي الناخبين أن يغير نتائج الانتخابات بشكل كبير، تماماً كما أن اتجاه دفعة صغيرة إلى صخرة تطفو على قمة تل يمكن أن تغير موقعها النهائي بشكل كبير. إن هذا التحول للوضع الانتخابي غير المستقر يشبه إلى حد بعيد ما يحدث لمعدن مغناطيسي حديدي يتعرض لمجال مغناطيسي، ويمكن وصفه بنفس الصيغ الرياضية. ولكن لماذا يجب أن تكون الصيغ المشتقة لهذا الموضوع غير ذي الصلة وثيقة الصلة بهذا المجال؟

إن السبب في ذلك هو أنه في الفيزياء، ليس من الضروري دائماً معرفة تفاصيل الكائنات أو الآليات الأساسية للتمكن من إنتاج نتائج مفيدة وذات مغزى. يقارن ذلك بالطريقة التي تمكن بها الفيزيائيون من وصف سلوك الموجات الصوتية - التي هي أساساً الحركات الكلية للذرات - بدقة كبيرة، قبل وقت طويل من معرفتهم بوجود الذرات. فعندما نطبق الفيزياء لفهم الجسيمات الأساسية لكوننا، فإننا في الواقع لا نعرف التفاصيل الأساسية للنظريات. ومع ذلك، ما يزال بإمكاننا تقديم تنبؤات دقيقة بشكل لا يصدق. وبالمثل، لا يحتاج الباحثون إلى فهم دوافع وآراء الناخبين الأفراد حتى يتمكنوا

من إجراء تحليل هادف لسلوكهم الجماعي. إذ يمكن أن يستفيد فهم السلوك الجماعي للأنظمة الاجتماعية من الأساليب والمفاهيم من الفيزياء، ليس لأن البشر يشبهون الإلكترونات، ولكن لأن بعض السلوكيات واسعة النطاق يمكن فهمها من دون فهم التفاصيل الصغيرة^(٤).

رابعاً: فيزياء التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات

تقول قوانين الفيزياء إن «المادة لا تفنى ولا تُستحدث من عدم، بل تتحول من صورة إلى أخرى»، وهذا القانون الفيزيائي على ما يبدو انه قابل للتطبيق في الوصول للمناصب الحكومية ومعترف به كمصدر وحيد في نظام الطبقة السياسية العراقية وتدوير المناصب عبر الانتخابات والتعيينات، فنحن لا نستحدث ولا نبحث عن حادثة وتجديد دماء بقدر ما نعيد تحويل المناصب للوجه نفسها. بقوانين الفيزياء الطبيعية هي مصدر التعيين، وهي الشكل الأمثل الذي اعتمدته مؤسسات الدولة لعدم فناء الطبقة السياسية، وضمان ديمومتها من اختراق الطامحين سواء من اصحاب الكفاءة والمعرفة ام من غيرهم، فثمة اسماء ستبقى حاضرة الى ان تغيب بفعل البيولوجيا.

إن عجزنا عن فهم النظرية هو الذي أوصلنا وأوصل البلاد الى تراجع الثقة في المناصب الرسمية والمواقع التنفيذية وهو الذي دفع بعض الوزارات الى الترهل نتيجة نظرية

الهبوط بالمظلات على المواقع العليا والوظائف الرفيعة، فالموظف الذي يجتهد للوصول والترقي لم يتعلم هذه النظرية غير المكتوبة في العقود وفي أنظمة وتعليمات الوزارات وشروط العمل في قانون الخدمة المدنية. ثقة المواطن ليست مهمة، ورشاد ونزاهة التعيينات في آخر الترتيب، لأن الرهان على نظرية التكيف الاجتماعي^(٩) ما زالت فاعلة، فالمواطن الآن ينشد الأمن والأمان وسط إقليم ملتهب وجوار يحترق وليس في وارده قراءة التعيينات بغير عين قانون الفيزياء السياسي الذي انتهجته السياسة الداخلية وسدنتها مكتفياً بالتحسب الى الله والدعاء له ان يحفظ البلد أماناً مستقراً، وهذه الفسحة استثمرها قادة الأحزاب السياسية واستجابت لها الرغبة الرسمية في إبقاء تدوير النخبة للحفاظ على مكتسباتها، فهي عاجزة ورافضة لمسيرة الإصلاح وتسعى جاهدة الى تعطيلها^(١٠).

الخاتمة:

إن فلسفة الانتخابات هي ترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد برلمانية لتمثيل الشعب في المجلس النيابي للإيفاء بتلبية تفضيلاتهم وحاجاتهم، عبر تكوين حكومة تنبثق من ممثلي الشعب، وهذا هو الغرض الأساس من وجود الانتخابات، ان تكون الحكومة تعبر عن توجهاتهم وتطلعاتهم وتسعى لتطبيق برنامجها الوزاري عبر سياسات عامة تتكفل

بحل مشكلات المجتمع، لذلك تحشد الاحزاب اتباعها وتبدأ بتنفيذ حملاتها الانتخابية عارضة مشاريعها على هيئة الناخبين للحصول على تأييدهم، وكما هو معروف فإن الاحزاب السياسية عبارة عن توجهات ايديولوجية لها فلسفتها الخاصة بالإدارة والحكم، لكن ما يحدث في العراق هو خلاف المنطق وفلسفة وجود الانتخاب بالأصل، إذ أن عملية تشكيل الحكومة تمر عبر الصندوق المظلم الذي يزداد فيه اللايقين ويصعب التنبؤ برئيس الحكومة حتى لو كانت هناك جهة سياسية حصلت على أكثر المقاعد في الانتخابات، ويعزى السبب في ذلك للمدخلات الانتخابية التي تعاني من عدم الاستقرار والثبات، كالنظام الانتخابي وطريقة احتساب الاصوات وتشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقانون الانتخاب، فضلا عن عدم وجود قانون للأحزاب مستقر ينظم العمل الحزبي، وخلل بنوي دستوري يتعلق بتشكيل المحكمة الاتحادية العليا المسؤولة عن التصديق على نتائج الانتخابات، وغيرها من المواد الدستورية التي تحكم عملية تشكيل الحكومة كالمادة (٧٦)، كل ذلك جعل من عملية تشكيل الحكومة لاتباعها لتسيير بانتظام وفي مخرجاتها يكون رئيس الوزراء من خارج الكتلة النيابية الأكثر عدداً، وهذه اشكالية مستحكمة في النظام السياسي تحتاج الى مدخلات تعزز الانتظام وتدفع باتجاه استقرار العمل الانتخابي والحكومي، بدءاً بتعديل بعض فقرات المواد

- 5- <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 6- TERRENCE J. OLOUGH-LIN, The Black Box of Government Regulation, [https://www.getarmd.com/the-black-box-of-government-regulation/#:~:text=The%20term%20"black%20box"%20refers,itself%20remain%20a%20total%20mystery.](https://www.getarmd.com/the-black-box-of-government-regulation/#:~:text=The%20term%20)
- 7- <https://classroom.synonym.com/black-box-theory-politics-6095.html>
- 8- David L. Chandler, Study uses physics to explain democratic elections, MIT News Office, In January 21, 2020, <https://news.mit.edu/2020/study-physics-democratic-elections-0121>.

- ٩- سليمان ، عبد الواحد، ابراهيم، علم النفس الاجتماعي و متطلبات الحياة المعاصرة . عمان ، الوراق للنشر، ٢٠١٤،
- ١٠- عمر كلاب، فيزياء السياسة والتعيينات، <https://ammannet.net>، في ٢٠١٤/٨/١٥.

الدستورية ومغادرة بعض الاعراف السياسية وتنظيم عملية تسنم المناصب الإدارية، ومالم يتحقق ذلك ستبقى العشوائية هي المتحكمة في العملية السياسية وما لم تؤثر مدخلات جديدة في النظام تدفع باتجاه الاستقرار سيبقى اللابقيين هو الحالة الطبيعية في النظام والتي تفقد لعدم الاستقرار ومن نتاجه انحلال النظام واندثاره .

المصادر:

- محمد بن سعيد الفطيسي، تحليل الظواهر السياسية بالقوانين الفيزيائية، [الحوار المتمدن، العدد: ٢٣٢٢ في ٢٤/٦/٢٠٠٨](#).
- كمال الأسطل، الديناميكا السياسية والحرارية وفيزياء علم السياسة وصنع القرار السياسي، <http://k-asfal.com/index.php?action=detail&id=١٩٣>، في ٢٠١٢/١٠/٢.
- 3- 4 Major Premises of System Theory according to Easton's Model Analysis. <https://www.politicalsciencenotes.com/articles/4-major-premises-of-system-theory-according-to-eastons-model-analysis/496>
- ٤- محمد حسن ذياب، قوانين الفيزياء والثلاثية السياسية المقدسة، <https://gate.ahram.org.eg/daily/News/٢٠٩٨٧٣/٤/٨١٩/>

